

مجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة: الجلسة الـ 46

البند 9: متابعة تنفيذ إعلان وبرنامج عمل ديربان

مداخلة شفوية مشتركة¹

19 مارس 2021

ألقمها: شهد قدورة

تحقيق المحكمة الجنائية الدولية في الوضع الفلسطيني خطوة مهمة نحو إنهاء إفلات إسرائيل من العقاب ووقف جريمة الفصل العنصري

شكرًا سيدتي الرئيسة،

على مدار عقود، رسخت إسرائيل هيمنتها المؤسسية وواصلت قمع الشعب الفلسطيني واستعمار فلسطين. وأثناء تفشي الجائحة العالمية الحالية، تجلّى قمع وهيمنة إسرائيل في تحكمها بعملية توزيع لقاحات كوفيد-19 بشكل تمييزي وغير قانوني وعنصري.

في جميع أنحاء الأراضي الفلسطينية المحتلة، باستثناء القدس الشرقية، ادخرت سلطات الاحتلال الإسرائيلي الحق في الوصول إلى اللقاح للإسرائيليين الذين نُقلوا بشكل غير قانوني، فيما حُرّم الفلسطينيون من اللقاح، باستثناء بعض العمال الفلسطينيين العاملين داخل إسرائيل.

وتبدو تلك المسألة أحد الأمثلة «الواضحة» للسياسات التمييزية الإسرائيلية بحق الفلسطينيين؛ ولا يُمكن فهمها دون استيعاب تأثير عقود التشرذم وتراجع التنمية التي قاساها نظام الرعاية الصحية في الأرض الفلسطينية المحتلة.

في هذا السياق، تُعد مباشرة المحكمة الجنائية الدولية تحقيقًا جنائيًا بشأن الوضع في فلسطين، بمثابة خطوة هامة نحو وضع حد لإفلات إسرائيل من العقاب ولسياساتها للفصل العنصري، وخطوة حاسمة إزاء العدالة المنتظرة للشعب الفلسطيني.

وفيما نُذكر بالدور النشط للدول الأعضاء في هذا المجلس لوضع نهاية لنظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا؛ ندعو هذا المجلس وأعضائه مجددًا إلى دعم حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، بما في ذلك حق تقرير المصير وحق العودة، وذلك من خلال اتباع تدابير فعّالة وإجبارية للتغلب على هيمنة إسرائيل العنصرية وقمعها للشعب الفلسطيني والذي يصل حد الجرائم ضد الإنسانية. كما ندعو لتقديم دعم متماسك وعلني والزامي من أجل مباشرة المحكمة الجنائية الدولية تحقيقات مستقلة ونزيهة في كافة عملياتها، بما في ذلك تحقيقها بشأن الوضع في فلسطين.

سيدتي الرئيسة، لم يعد هناك مجال لمعاملة فلسطين باعتبارها استثناءً من تطبيق سيادة القانون الدولي.

شكرًا لك.

¹ جمعية الضمير لدعم الأسير وحقوق الإنسان، مركز الميزان لحقوق الإنسان، جمعية الضمير لحقوق الإنسان، مؤسسة الحق القانون في خدمة الإنسان، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، مركز إعلام حقوق الإنسان والديمقراطية (شمس)، المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان، مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي.